



دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية وفقاً لمبادئ الحوكمة بالمصرف الليبي الخارجي

بشير فرج سالم زايد

كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية / طرابلس

Mmfhsh1973@gmail.com

The Role of Accounting Disclosure in Achieving Quality Financial Reports in Accordance with Governance Principles at the Libyan Foreign Bank

Bashir Faraj Salem Zayed

Faculty of Applied Administrative and Financial Sciences / Tripoli-Libya

تاريخ الاستلام: 2026/06/30 تاريخ المراجعة: 2026 /07/20 تاريخ القبول: 2026/7/28- تاريخ النشر: 2026 /08/22

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية وفقاً لمبادئ الحوكمة بالمصرف الليبي الخارجي ، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالإطار النظري، ويتكون مجتمع الدراسة من الموظفين الإدارية المالية، والإدارات والأقسام ذات العلاقة بالإدارة المالية للمصرف وتم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة ، حيث تفرغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي وتوصلت الدراسة إلى أن بالرغم من وجود قواعد حوكمة فعالة لدى المصرف مما يعزى زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، إلا أن الحاجة قائمة لتعميق هذه القواعد ومواكبتها للمستجدات الحديثة يتطلب الأمر تطوير مستمرا لضمان تطبيق أكثر فعالية وتحقيق أفضل النتائج على المدى الطويل.

الكلمات الرئيسية:

الإفصاح، جودة التقارير المالية، الحوكمة

Abstract:

This study aimed to identify the role of accounting disclosure in enhancing and achieving the quality of financial reporting in accordance with corporate governance principles at the Libyan Foreign Bank. To achieve this objective, a descriptive-analytical approach was employed to gather data and construct the theoretical framework. The study population comprised personnel from the Financial Department as well as related departments and divisions within the bank. A structured questionnaire served as the primary tool for data collection, which was subsequently processed and analyzed using statistical analysis software.

The findings revealed that despite the presence of effective corporate governance rules at the bank, which positively attributes to increasing the degree of accounting disclosure and financial reporting quality — there remains a persistent need to deepen these rules and align them with modern developments. Continuous development is essential to ensure more effective implementation and to achieve optimal long-term results.

المقدمة: Introduction

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم في النظام الاقتصادي، انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على جودة التقارير المالية والمحاسبية، لا شك أن التحولات الاقتصادية والتغيرات في بيئة الأعمال أسهمت في إعادة النظر في مدى ملاءمة التقارير المالية في شكلها الحالي والقواعد التي يتم إعدادها على أساسها، خصوصاً من حيث قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين وتعزيز مستوى الثقة والجودة التي يسعون إليها، ولتعزيز الثقة في مخرجات المحاسبة، بات من الضروري وجود أطر تنظيمية موحدة تحكم عمل الشركات في

الأسواق المختلفة، مما أدى إلى ظهور مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين التي تهدف إلى ضمان الانضباط في إعداد التقارير المالية .

وفي هذا الصدد تعاطم الاهتمام بمفهوم حوكمة المصارف في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة عقب ظهور الأزمات المالية مؤخراً وفشلها في حفظ حقوق المساهمين، ولعبت الحوكمة دوراً كبيراً لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في أقل تقدير، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية. نظراً لأهمية هذا الموضوع والدور المحوري الذي تلعبه الحوكمة في إضفاء مزيد من الثقة والشفافية في المعلومات المالية، لكون المصارف تسعى دوماً إلى تحسين جودة التقارير المالية ويعد مبدأ الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية لزيادة إيضاحات القوائم المالية حتى تكون هناك شفافية لتلبية احتياجات الجهات ذات العلاقة والتي تعتبر من الأسس في عملية اتخاذ القرارات.

مشكلة الدراسة: *study problem*

يواجه القطاع المصرفي محلياً وعالمياً العديد من القوى والمتغيرات والعوامل والازمات الاقتصادية والمالية، التي تدفعه إلى اعتماد الحوكمة، بوصفها معايير حديثة على البيئة والصناعة المصرفية المتجددة والمتطورة، وإيجاد المناخ الملائم لضمان تفعيل الإشراف والرقابة على الأداء.

جيت تواجه العديد من المصارف التجارية العديد من المخاطر، ومن أبرزها تدنى مستوى الإفصاح المحاسبي، الذي يؤدي إلى قصور متطلبات الشفافية مما يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وهذا يؤثر بدوره على اتخاذ القرارات من جانب المساهمين والمستثمرين، بالإضافة إلى فقدان ثقة المستثمرين في التقارير المنشورة، في ظل هذه الأزمات الاقتصادية والمالية في العقدين الأخيرين ظهرت الحوكمة كقواعد وأسس لزيادة إيضاحات القوائم المالية حتى تكون هناك شفافية أكثر لدى المستثمرين، واتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأسيس علاقة بين مستوى الإفصاح في القوائم المالية والحوكمة، والتي تعتبر من الأسس في عملية اتخاذ القرارات من قبل الجهات ذات العلاقة، وذلك يتطلب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات واضحة وعادلة لتحقيق الغرض الذي من أجله أعدت، والتأكد من أن مستوى الإفصاح يعكس نجاح الحوكمة في القضاء على المشاكل التي تعاني المؤسسات منها وتحقيق مصالح الجهات ذات العلاقة، وقد سارعت العديد من الدول والمنظمات العالمية إلى تبني مصطلح الحوكمة، في محاولة منها لإصلاح وضع المؤسسات وتعميم الإفصاح والشفافية، ومنع حدوث المزيد من الأزمات المالية مستقبلاً، وذلك في ظل الاهتمام المتزايد بتطبيق قواعد الحوكمة أصبح دور الحوكمة محورياً في تعزيز الشفافية ورفع جودة التقارير المالية، مما يثار التساؤل حول مدى تأثير هذه المبادئ على الإفصاح المالي وجودة التقارير المحاسبية في المصارف.

حيث نحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟

للإجابة على هذا التساؤل لا بد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية لغرض الإلمام بموضوع الدراسة كما يأتي:

- إلى أي مدى يمكن أن يساهم مبدأ توفر مقومات أساس محكم وفعال (الإطار التنظيمي والرقابي) في تفعيل الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم مبدأ توفر مقومات حماية حقوق المساهمين على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم مبدأ توفر مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم مبدأ توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم مبدأ توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟
- إلى أي مدى يمكن أن يساهم مبدأ توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في تعزيز الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي؟

فرضيات الدراسة: *study hypotheses*

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي تسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:

أ - الفرضية الرئيسية:

الفرضية العدمية HO: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في المصارف حالة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0, 05$).

ب- الفرضيات الفرعية: تضم:

الفرضية العدمية HO1: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة (الإطار التنظيمي والرقابي) على الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي حالة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0, 05$).

الفرضية العدمية HO2: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات حماية حقوق المساهمين على تعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير في القطاع المصرفي المالية حالة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0, 05$).

الفرضية العدمية HO3: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية بالمصارف حالة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0, 05$).

الفرضية العدمية HO4: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي محاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية بالمصارف حالة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0, 05$).

الفرضية العدمية HO5: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات الإفصاح المحاسبي على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية بالمصارف حالة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0, 05$).

الفرضية العدمية HO6: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في تعزيز الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية بالمصارف حالة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0, 05$).

أهداف الدراسة: Study objectives

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تجسيدها في:

1. توضيح مفهوم الحوكمة المؤسسية بصفة عامة والحوكمة في المصارف بصفة خاصة.
2. تسليط الضوء على مبادئ الحوكمة وركائزها وآليات تجسيدها في لمصارف.
3. التعرف على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي وذلك بغرض إعادة الثقة فيها لتجسيد وتطبيق مبادئ الحوكمة في لمصارف.
4. محاولة معرفة مدى استجابة المصارف الليبية للتطورات الحاصلة في مجال الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية والوقوف على مدى مساهمتها في إرساء مبادئ الحوكمة.

أهمية الدراسة: Study importance

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحدد أهم قواعد أو ضوابط التي يجب أن تتبعها المصارف الليبية في مجال الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي وفقاً لمبادئ الحوكمة ، بالإضافة إلى التعرف على واقع التزامها بتلك الضوابط، وتحديد أوجه القصور إن وجدت وسبل معالجتها، وهو ما قد يساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بإعدام استخدام تلك الضوابط.

منهجية الدراسة: Study methodology

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة التطبيقية لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وفيما يتعلق بالمصادر الأولية تم الاعتماد على الاستبانة، حيث تم تصميمها وتوزيعها خصيصاً لغرض الدراسة، وكذلك تم تفرغ الاستبانة من خلال استخدام برنامج (SPSS) حزمة البرامج الإحصائية، حيث تم حساب الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية لموضوع الدراسة. ويتكون مجتمع الدراسة من موظفين الإدارة المالية، والإدارات والأقسام ذات العلاقة بالإدارة المالية بالمصرف الليبي الخارجي، وقد تم توزيع عدد (26) استبانة

أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبانة للحصول على البيانات اللازمة التي تساعد على اختبار فرضية الدراسة، وللتحقق من صدق محتوى الاستبانة، تم استخدام طريقة صدق المحتوى، من خلال عرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في مجال المحاسبة والإحصاء، وتم تعديل بعض الفقرات بناء على ملاحظاتهم وتوصياتهم. وللتأكد من ثبات أداة القياس (الاستبانة) تم احتساب معامل ألفا كرونباخ. ومن خلال الجدول رقم (1) يتبين أن أداة الدراسة تتمتع بثبات عالي 95.8% يبرر استخدامها كونها أعلى من النسبة المقبولة وهي 60%.

الجدول رقم (1)

نتائج اختبار الثبات للاتساق الداخلي باستخدام مقياس كرو نباخ ألفا

المحور	فقرات المحور	فقرات المحور	مُعامل الثبات%
الأول	قواعد الحوكمة. توفر أساس محكم للحوكمة (الإطار التنظيمي والرقابي)	5	84.7 %
	معاملة عادلة بين جميع المساهمين	5	81.5 %
	حماية حقوق المساهمين	5	83.9 %
	دعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة لتعزيز الإفصاح وجودة التقارير المالية.	5	85.3 %
	فقرات المحور	فقرات المحور	مُعامل الثبات%
الثاني	مقومات الإفصاح والشفافية.	5	82.1 %
	مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة	5	86.4 %
	المحور الأول ككل قواعد الحوكمة	30	94.2 %
	الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.	10	89.6 %
	كل المحاور	40	95.8 %

الدراسات السابقة: Previous Studies

بيّنت العديد من الدراسات السابقة المنافع المتوقعة من مستوى تطبيق حوكمة الشركات على الإدارة وأصحاب المصالح والمتمثلة في زيادة الثقة بجودة التقارير المالية، وحماية حقوق صغار المستثمرين ورفع قدرته التنافسية، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد، ومن بين هذه الدراسات:

دراسة (زايد، 2025) هدفت الدراسة إلى دراسة دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة وتوصلت الدراسة إلى أن مبدأ الإفصاح والشفافية يعد أهم عامل من حيث درجة التأثير بالمراجعة الداخلية.

دراسة (الحسني، 2022) ركزت هذه الدراسة على دور الحوكمة المؤسسية في تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل فعال يساعد في تقليل المخاطر التشغيلية ويعزز من الاستدامة المالية لهذه الشركات. كما أشارت الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى الحوكمة الجيدة تزيد من فرص الحصول على التمويل وتعزز من قدرتها على النمو.

دراسة (العلي، 2022) تناولت الدراسة العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والاستدامة المالية في الشركات الخليجية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتبع قواعد حوكمة صارمة تحقق استدامة مالية أفضل مقارنة بالشركات التي لا تلتزم بتلك لقواعد

دراسة (الجمال، 2022) هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يعزز من شفافية التقارير المالية ويزيد من ثقة المستثمرين، مما ينعكس إيجابياً على الأداء المالي للشركات. كما أكدت الدراسة على أهمية وجود مجالس إدارة مستقلة وقوية لتفعيل مبادئ الحوكمة بفعالية.

دراسة (الطاهر، 2020) هدفت الدراسة إلى الوقوف على المجالات الفكرية لحوكمة الشركات وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مبدأ توفر مسؤوليات مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح عن القوائم المالية في الشركة أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات له أثر في الإفصاح عن القوائم المالية

دراسة (السويرك، 2020) هدفت الدراسة إلى أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي معنوي لآليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري، متمثلة بوجود أثر معنوي لتركز الملكية على الإفصاح الاختياري؛ وجود أثر إيجابي معنوي لاستقلال مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري، بينما لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري.

دراسة (عبد الله، 2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الحوكمة المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في الأسواق الناشئة. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتبع معايير حوكمة صارمة تتمتع بمزايا تنافسية أعلى، وتحقق مستويات أكبر من جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز من قدراتها التنافسية ويزيد من قيمتها السوقية.

دراسة (العجمي، 2016) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور دواوين الرقابة المالية والمحاسبية في تفعيل الحوكمة وتوصلت الدراسة إلى ضعف مستوى الوعي بمفهوم الحوكمة، وعدم وجود نظام قانوني فعال، وعدم

وجود آلية فعالة لرقابة يؤدي ذلك إلى الفساد والاختلاس وتعارض المصالح وتداخل مشاكل الأفراد مع مشاكل الشركة، والتهرب الضريبي أو غسيل الأموال

دراسة (شلبي، 2011) هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل دور وأثر حوكمة الشركات علي جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق حوكمة الشركات هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وإحكام الرقابة عليها وللارتقاء بمفهوم جودة هذه المعلومات من الجودة ذات المعيار الواحد إلى تحقيق الجودة ذات المعايير المتعددة مما يعني تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية. دراسة (عيسى، 2008) هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة موضوعية المراجعين الداخليين من خلال زيادة درجة الاستقلال تؤدي إلى زيادة جودة وظيفة المراجعة، وتحسين جودة أداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية من خلال وجود خطة ملائمة للمراجعة الداخلية، بذل المراجعين الداخليين للعناية اللازمة، دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية بالموارد اللازمة، وفحص الجودة يؤدي إلى تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية.

دراسة (الرحيلي، 2007) هدفت الدراسة إلى التعرف على الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي في الجزائر ودورها في إرساء قواعد الحوكمة وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك في الدول النامية ومنها الدول العربية يتطلب منها القيام بتطوير تشريعاتها والقيام بتكوين لجان منبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق، ولجنة التعيينات ولجنة المكافآت على أن تكون مكونة من الأعضاء المستقلين

دراسة (الرحيلي، 2005) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور لجنة المراجعة كأحد دعائم حوكمة ، وتوصلت الدراسة إلى بالرغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية إلا أنه هناك محاولات جادة للتعرف على هذا المفهوم وآليات تطبيقه على أرض الواقع.

دراسة (ياسين، 2003) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأجهزة الرقابية في تفعيل الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات في مصر وتوصلت الدراسة إلى تدعيم مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال استحداث هيئة للإشراف والرقابة على الأداء المحاسبي

وبناء على ما تقدم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أن:

1. سوف تتناول الدراسة الحالية دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات بالمصرف الليبي الخارجي بالتالي ربطت الدراسة بين موضوع الإفصاح المحاسبي وتأثير ذلك علي جودة التقارير المالية وفقاً لمبادئ الحوكمة
2. قلة الدراسات في هذا المجال بالنسبة ليبيا خاصة الحوكمة المصرفية وبالتالي فهي مساهمة لإثراء المكتبة الجامعية بهذا موضوع
3. وجود الرغبة الجاد من قبل المسؤولين في كافة القطاعات ذات الصلة بتطبيق حوكمة الشركات مما يساهم في نجاح تطبيق حوكمة الشركات.

الجانب النظري: The theoretical aspect

أسباب، ظهور الحوكمة

في بداية تناول هذا الموضوع تجدر الإشارة إلى أنه على المستوى العالمي توجد عدة أسباب وراء ظهور الحوكمة ولكن سيتم التركيز على أربعة جوانب منها يراها الباحث أنها من أهم الأسباب التي أدت الي ظهور الحوكمة اولاً: نظرية الوكالة: من أهم الدوافع لظهور الحوكمة هو القيام بفصل الملكية عن الإدارة، وذلك لتحقيق مستوى عالي من الرقابة وتنظيم العمل داخل المصارف، مع تعزيز مسائلة وتقويم أداء الادارة العليا للمصرف، حيث هناك صراعات بين المساهمين الموزعين والمديرين المحترفين، حيث تأخذ نظرية الوكالة في الحسبان دور الحوكمة في التخفيف من حدة النزاعات بين المديرين والوكلاء، وذلك للحفاظ على أموال المساهمين وأصول المصرف

ثانياً : أثر العولمة: لقد أدت عولمة رأس المال وسهولة حركته بين الدول وتدفعه من البلدان التي توجد بها وفرة مالية إلى البلدان الأكثر فقراً إليها ضرورة الاتجاه نحو حماية رؤوس الأموال، ومما هو جدير بالذكر أن عملية جذب مصادر رأس المال أصبحت تتسم بقدر كبير من التحديات، فأن المستثمرين يسعون إلى المؤسسات التي تتمتع بوجود هيكل سليم للحوكمة، وما يترتب على ذلك من وجود الشفافية والدقة في القوائم المالية التي تنشرها تلك المؤسسات حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات السليمة عند القيام باستثماراتهم. (بن عيسى ، 2009) ثالثاً: الفضائح المالية: أن الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم، كان قوة الضغط المباشرة التي أدت الي ولادة حوكمة الشركات مما دفع الحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون (Sarbanes-oxly Act لسنة 2002، الذي ألزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به

وتطبيق جميع بنوده كدعامة للحوكمة المؤسسية، والذي أحدث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص. (المشهداني، 2012)

رابعاً: زيادة الوعي لذي كل من مسؤولي الإدارة وأصحاب المصلحة بحوكمة المصارف من حيث مساءلة كل من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مع عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه، وأن يكون من بين أعضاء المجلس أعضاء غير تنفيذيين في لجانه، وبذلك يؤدي المجلس أهم وظائف الحوكمة، لأنه جزء لا يتجزأ من هيكل التنظيمي للشركة، مع توفير الحوافز الملزمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الاهداف التي تتفق مع مصالح المصرف والمساهمين.

مبادئ الحوكمة من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

حرصت عديد من المنظمات الدولية على دراسة وتحليل معايير ومبادئ محددة لتطبيق حوكمة الشركات ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) مثلاً بلجنة بازل ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبورصة نيويورك (NYSE) وبورصة طوكيو (TSE) مفوضية الأوراق ورابطة حوكمة الشركات بأمريكا اللاتينية (LAICG) والمعيار الاسترالي للحوكمة (AS8000) واختلفت المعايير التي تحكم أداء منظمات الأعمال باختلاف مصادرها ووجهات نظر واضعيها وفي ما يلي إيضاح لمبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المعدلة لعام (2004) حيث تتضمن تلك المبادئ مجموعة من الإرشادات توضح كيفية تطبيقها بطريقة سليمة والتي سيتم عرضها فيما يلي :

أولاً: مبدأ توفير الأساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

ينص هذا المبدأ على ضرورة وجود إطار قانوني وتنظيمي مؤسسي يمكن من وراءه رفع مستوى الشفافية، وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل المؤسسات (عبدي، 2014) كما ينبغي أن يتم وضع إطار لنظام الحوكمة بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، وكفاءة الأسواق، وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية

ثانياً: مبدأ حماية حقوق المساهمين

ينص هذا المبدأ على أن يتوفر للمساهمين الحماية وتسهيل ممارسة حقوقهم الأساسية، والتي تشمل: الحق في تأمين أساليب تسجيل الملكية، الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة، الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حق المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وكذلك حقهم في الحصول على حصص من أرباح المؤسسة. (بن درويش، 2007)

ثالثاً: مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة المؤسسية معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك حقوق الأقليات (صغار المساهمين) وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر. (موسى، خالدي، 2012)

رابعاً: مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

ينبغي على إطار الحوكمة المؤسسية أن يضمن الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسيه القانون، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المؤسسات، وينبغي تأكيد احترام أصحاب المصالح الأخرى بخلاف المساهمين، وأن يسمح لهم بالحصول على المعلومات اللازمة بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب، وحقهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب ذلك أي مساس بحقوقهم ومصالحهم. (الذبيبة وآخرون، 2011)

خامساً: مبدأ الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة المؤسسية تحقيق الإفصاح السليم والدقيق في الوقت المناسب عن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها: الموقف المالي والأداء، الملكية وأسلوب ممارسة السلطة. وذلك باحتوائها على العناصر التالية:

- يجب أن يكون الإفصاح شاملاً ومتكاملاً وألا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط
- يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية
- يجب توفير قنوات لبحث معلومات تسمح بحصول المستخدمين عليها في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة

- يجب القيام بمراجعة سنوية لحسابات المؤسسة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان لمجلس الإدارة والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وأدائه (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004)
سداًساً: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

1. ينبغي في إطار حوكمة الشركات، أن تتضمن التوجيه الإرشادية الاستراتيجية الشركات، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.
2. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وبحسن النية مع العناية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة لشركة والمساهمين.
3. ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وينبغي أيضاً وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.
4. يتعين أن يضع مجلس الإدارة مجموعة من الوظائف الأساسية، من بينها مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، ومراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة. وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، ومتابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين، ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة،

مقررات لجنة بازل بشأن الحوكمة

ومن خلال التوصيات التي أصدرتها لجنة بازل في عام 2006 عن تعزيز نظام الحوكمة في المصارف، فإن المسؤولية الأساسية للتطبيق للحوكمة في المصارف تقع على عاتق مجلس الإدارة والعليا للمصرف، ومع ذلك تؤكد اللجنة على ضرورة توافر البيئة الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في المصارف مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الحكومة إصدارها والتي من شأنها حماية حقوق المساهمين، وضمان قيام المصرف بنشاطه في بيئة خالية من مظاهر الفساد المالي والإداري وتشمل: (تقرير اللجنة بازل في عام 2006)

- 1- يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين وعلى دراية كافية بمبادئ الحوكمة للمصرف وبالبيئة التشريعية التي يجب إتباعها، ومسؤولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفه المالي وتجنب تضارب المصالح، وأن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس وفقاً للمطبات الحوكمة بما يشجع على زيادة الكفاءة، وحيث تتضمن هذه المبادئ واجبات المجلس اختيار المراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة المصرف، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة، وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتنسّم تقاريرهم وتأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم
- 2- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وكذلك أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل أخذاً بعين الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن يضع حدود واضحة للمسؤوليات لمنع الأنشطة التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم من لهم السيطرة والأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية وأن تكون هذه القيم سارية في المصرف.
- 3- وأن تتم أنشطة المصرف وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة ووفقاً لنظام فعال للرقابة الداخلية؛ مع استقلال مراقبي الحسابات باعتبارها جوهرية لحوكمة بغرض تحقيق الرقابة الفعالة
- 4- ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للمصرف في جميع جوانبه، وذلك من خلال التأكد من أن مراجعين خارجيين يمارسوا عملهم وفقاً للمعايير المطبقة والمرتبطة بالإفصاح عن القوائم المالية، وأن تقوم لجنة المراجعة بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة؛
- 5- يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع أهداف واستراتيجية المصرف في الأجل الطويلة؛
- 6- تعد الشفافية ضرورية للحوكمة وفقاً للمطبات لجنة بازل حيث إن في ظل نقص الشفافية يصعب على المساهمين وأصحاب المصالح أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف ويجب أن يكون الإفصاح في الوقت المناسب ومن خلال موقع المصرف على الأنترنت وفي التقارير الدورية والسنوية، ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات

المرتبطة بالمراجعة الداخلية في البنك، هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين؛

علاقة الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية

تجنباً لتعرض الوحدة الاقتصادية إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والهيئات المهنية المتخصصة، يتطلب ذلك تطبيق سلباً لمبادئ الحوكمة من أجل تعزيز قيم العدالة، والمساواة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والشفافية والمساءلة، التي تعد مدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنه، فتطبيق هذه المبادئ يؤثر بدرجة كبيرة على مستوى الإفصاح مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الاجراءات الحوكمة للمصارف يجب أن يتم الإفصاح عنه بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المالية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة (قرواني، 2015)

تأثير مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

تمثل آلية الإفصاح أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، من خلال وجود نظام إفصاح قوي فيوفر معلومات المحاسبية وغير المحاسبية تشجع على الشفافية الحقيقية للشركات، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، والتي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة شفافة وتقارير مالية تتصف بالجودة والنزاهة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه، توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبته، وبالتالي فإن إلزام المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح وشفافية وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وتكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة الجميع مستخدميها، ويعد من أهم أدوات تحقيقها ما يلي:

- الصحة والسلامة المالية.
- توفير المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة.
- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة.
- تحقيق الانتباه واليقظة في ما يحدث في المنشأة (عبد الملك، 2004)

التجربة الليبية في حوكمة الشركات

إن وجود نظام متكامل سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات، كما إن المؤسسة السليمة هي أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي للحوكمة ومنه تظهر جليا أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات كأداء للحد من الفساد المالي ويمثل نظام الحوكمة من المنظور المؤسسي الطريقة التي تدار بها المؤسسة من خلال الدور المنوط بكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف المؤسسة حيث أن مفهوم مبادئ حوكمة المؤسسات في ليبيا متواجدة في الاطار التشريعي الذي حدده المشرع الليبي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال القانون رقم (1) لسنة 2005 المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن المصارف والنقد والائتمان، والقانون التجاري لسنة 1966 المعدل بالقانون رقم (23) لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.، القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن بتشجيع الاستثمارات.، وقرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (16) لسنة 2010 بشأن القواعد المنظمة لأعمال الصرافة وغيرها من القوانين التي ترتبط بحوكمة المؤسسات الليبية، وكذلك فإن لجنة المراقبة تعتبر من أهم الأدوات التي أتاحتها المشرع الليبي لحملة الاسهم لممارسة الرقابة على ممتلكاتهم. (زايد، 2019)

عليه يمكن القول بأنه من الناحية النظرية تتوافر إلى حد ما بعض متطلبات تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي

أما من الناحية العملية فانه تجربة ليبيا في الحوكمة تعتبر ضعيفة، ويوجد الكثير من القيود التي تحد من تطبيقها، بالإضافة إلى عدم وجود الرغبة الجادة من المسؤولين في بعض القطاعات ذات الصلة،

ورغم ذلك فهناك جهود مبذولة للأخذ بالحوكمة في المصارف وقد تفاوتت نسب ودرجات مساعي تطبيق الحوكمة حيث أصدر المصرف المركزي "دليل الحوكمة" بالقرار رقم 20 لسنة 2010، وتضمن تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية تأسيس "وحدة الامتثال" وهي الجهة التي تشرف على متابعة امتثال المصرف لتوصيات بازل ودليل الحوكمة.

حيث أن المصرف الليبي الخارجي هو أكثر المصارف التجارية تقيداً بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وذلك لأن مجال عملها مرتبط بالتعامل مع مؤسسات مالية واقتصادية واستثمارية دولية تعنى بتطبيق الحوكمة وتعتبرها شرطاً في التعامل مع المؤسسات النظيرة ، فقد أصدر جملة من القرارات المتعلقة بتعزيز القواعد الرقابية والضوابط، والالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح، وتوفير المعلومات وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتوصيات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال والنهوض بمستوى أداء الكادر الوظيفي بالمصرف حيث يعتبر المصرف الليبي الخارجي الوحيد بين المصارف الليبية الذي أصدر دليلاً خاصاً معتمداً للحوكمة عن مجلس إدارة المصرف في عام 2013 وتتوافق الأسس والمعايير الواردة فيه مع دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. أيضاً شكل المصرف لجنة حوكمة منبثقة عن مجلس إدارته وتناط بها مهمة التعديل والتطوير بشكل دوري لكافة عناصر الحوكمة والإدارة الرشيدة في المصرف، وذلك عملاً بالقواعد المتعارف عليها في تعزيز الحوكمة في المصارف. (دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا الخارجي)

ويمكن القول بأن محددات حوكمة في المؤسسات المالية الليبية تتمثل في:

أولاً: المحددات الداخلية: تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين، بما يؤدي إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف وتشمل: المحددات الداخلية

1. حملة الأسهم: يلعب حملة الأسهم دوراً هاماً في مراقبة أداء الشركات بصفة عامة، حيث أنه في إمكانهم التأثير على تحديد توجهات المؤسسة.
2. مجلس الإدارة: وضع الاستراتيجيات ووضع سياسات التشغيل وتحمل المسؤولية والتأكد من سلامة موقف المؤسسة.
3. الإدارة التنفيذية: لا بد أن يكون لهم الكفاءة والنزاهة المطلوبتين لإدارة المؤسسة، كما أنه عليهم أن يتعاملوا وفقاً لأخلاقيات المهنة.
4. المراجعين الداخليين: للمراجعة الداخلية دور هام في تعزيز تضام الرقابة الداخلية

ثانياً: المحددات الخارجية: وتشمل جميع عناصر البيئة الخارجية المؤثرة على المؤسسة، وتضم الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام المؤسسة أمراً هاماً وحيوياً.

الجانب العملي: *The practical aspect*

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

البيانات الشخصية لأفراد العينة: وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2)

توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات المعتمدة

التخصص العلمي	العدد	النسبة	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
محاسبة	18	69.2 %	أقل من خمس سنوات	3	11.5%
تمويل ومصارف	6	23.1%	من 5 سنوات - أقل من 10 سنوات	11	42.3%
إدارة	2	7.7%	من 10 سنوات - أقل من 15 سنة	5	19.2%
المجموع	26	100%	من 15 سنة فأكثر	7	27%
المؤهل العلمي	العدد	النسبة	المجموع	26	100%
دبلوم عالي	5	19.2 %	المستوى الوظيفي	العدد	النسبة
بكالوريوس	15	57.8%	مدير	1	3.8%
ماجستير	5	19.2 %	رئيس قسم	5	19.2%
دكتوراه	1	3.8%	موظف	20	77%
المجموع	26	100%	المجموع	26	100%

يتضح من الجدول رقم (2) أن أفراد العينة يحملون مؤهلات علمية مناسبة دبلوم عالي 19.2 %، بكالوريوس 57.8 %، ماجستير 19.2 %، دكتوراه 3.8 % فضلاً عن أن منهم 69.2 % تخصصهم محاسبة

و 23.1% تخصص تمويل ومصارف، و 7.7% إدارة وإذا أضفنا الى ذلك انهم يملكون خبرة جيدة من 5 سنوات الى أقل 10 سنوات 42.3% من 10 سنوات الى أقل 15 سنة 19.2%، ومن 15 سنة فأكثر 27% وكذلك ان معظم أفراد العينة رؤوس اقسام وموظفين، وبالتالي تعتبر إجاباتهم ذات تأثير وأهمية كبيرة على نتائج الدراسة.

تحليل اتجاه أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

سنتناول في هذا الجزء عرض وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، وذلك في ظل ما أسفرت عنه البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل إجابات والتي أعدت للتعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية وفقاً لمبادئ الحوكمة حيث تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة "غير موافق بدرجة كبيرة" درجة واحدة، "غير موافق" درجتين، وأعطيت الإجابة "محايد" 3 درجات، 4 درجات للإجابة "موافق"، فيما أعطت الإجابة "موافق بدرجة كبيرة" 5 درجات، بحيث كلما زادت درجة درجات للإجابة "موافق"، فيما أعطت الإجابة "موافق بدرجة كبيرة" 5 درجات، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة الموافقة عليها والعكس صحيح. وهذه الدرجات تمثل إجابات المشاركين في الدراسة على الأسئلة الواردة بقائمة الاستبانة مخرجات الدراسة الميدانية، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل إجابات أفراد العينة على متغيرات كل محور من محاور لاستبيان باعتماد على مقاييس التشتت (المتوسط الحسابي لانحراف المعياري)، واستخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة.

المحور الأول: مدى الالتزام بالضوابط الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

الجدول رقم (3) يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المحور الاول والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (3) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الأول

X0	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الترتيب النسبي
مدى الالتزام بالضوابط الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية							
1	يقوم المصرف بالإفصاح الطوعي بالإضافة إلى الإفصاح الإلزامي (مثل معلومات قطاعات العمل)	4.269	0.724	8.935	0.000	موافق بشدة	2
2	يتم الإفصاح عن الافتراضات والتقديرات المحاسبية الهامة التي اعتمدت عليها القوائم المالية.	4.192	1.021	5.957	0.000	موافق	5
3	يتسم الإفصاح المحاسبي بالموضوعية وعدم التحيز	4.077	1.16	4.719	0.000	موافق	8
4	تغطي الإيضاحات المالية كافة البنود الجوهرية والتي قد تؤثر على قرار مستخدمي القوائم	4.308	0.736	9.061	0.000	موافق بشدة	1
5	يقوم المصرف بالإفصاح عن أية خسائر انتمائية متوقعة أو التزامات طارئة	4.192	0.981	6.200	0.000	موافق	4
6	تعكس التقارير المالية بشكل صادق الواقع الاقتصادي للشركة وليس فقط الأرقام القانونية	4.038	0.916	5.783	0.000	موافق	9
7	تتم مقارنة النتائج الفعلية مع التوقعات والموازنات التقديرية المعلنة سابقاً	4.115	0.909	6.257	0.000	موافق	6
X0	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الترتيب النسبي
8	تسهل القوائم المالية على المستثمرين إجراء التنبؤات المستقبلية الدقيقة	4.269	1.041	6.214	0.000	موافق بشدة	3
9	تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة عبر الفترات المالية المختلفة وبين شركات القطاع	4.077	0.891	6.163	0.000	موافق	7
10	ينشر المصرف تقاريرها المالية خلال فترة زمنية قصيرة بعد نهاية السنة المالية	4.000	1.020	5.000	0.000	موافق	10
جميع الفقرات		4.154	0.901	6.532	0.000	موافق	-

يتضح من بيانات الجدول رقم (3) ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كانت أكبر من (3) وتراوح من (4.308-4.000) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يعني أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير.

المحور الثاني: قواعد الحوكمة : الجدول رقم (4) يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المحور الثاني والانحراف المعياري له، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية الجدول رقم (4)

المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لفقرات المحور الثاني

X0	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الترتيب النسبي
توفر أساس محكم للحوكمة (الإطار التنظيمي والرقابي)							
1	لدى المصرف دليل حوكمة مكتوب وواضح يتم الإفصاح عنه للجميع	4.115	0.993	5.727	0.000	موافق	2
2	في إعداد قوائمها المالية (IFRS) يلتزم المصرف بمعايير محاسبية مقبولة دولياً	4.000	1.233	4.136	0.000	موافق	4
X0	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الترتيب النسبي
3	يتم إخضاع الضوابط الداخلية لمراجعة دورية من جهة مستقلة .	3.923	1.055	4.460	0.000	موافق	5
4	تتوفر لجنة تسمية ومكافآت تحدد معايير شاغلي المناصب الرئيسية بما يخدم الإفصاح الجيد	4.077	1.017	5.401	0.000	موافق	3
5	يتم مراجعة مدى امتثال المصرف لقواعد الحوكمة سنوياً ونشر نتائج المراجعة	4.192	0.749	8.113	0.000	موافق	1
جميع الفقرات		4.062	0.978	5.536	0.000	موافق	-
توفر مقومات حماية حقوق المساهمين							
6	يتم إعلام المساهمين بمواعيد الجمعيات العامة وجدول الأعمال قبل وقت كافٍ	3.923	1.164	4.045	0.000	موافق	5
7	يلتزم المصرف بالإفصاح عن حقوق المساهمين في الأرباح وأولوية الاكتتاب	4.077	0.935	5.874	0.000	موافق	2
8	يمكن للمساهمين التصويت عن بعد على القرارات المصيرية المؤثرة في التقارير المالية	4.231	0.951	6.598	0.000	موافق بشدة	1
9	يتم الإفصاح بوضوح عن أي تغييرات جذرية في هيكل الملكية	4.077	0.935	5.874	0.000	موافق	3
10	يحق للمساهمين الحصول على نسخة من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بعد التدقيق	3.962	1.113	4.406	0.000	موافق	4
جميع الفقرات		4.054	0.995	5.399	0.000	موافق	-
توفر مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين							
X0	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الترتيب النسبي

دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية وفقاً لمبادئ الحوكمة بالمصرف الليبي الخارجي

11	تحصل جميع فئات المساهمين على نفس المعلومات المالية في نفس الوقت	3.846	1.120	3.851	0.000	موافق	4
12	يتم حظر التداول على المعلومات الداخلية قبل الإعلان عن النتائج المالية	3.769	1.210	3.241	0.003	موافق	5
13	يتم التعامل مع معاملات المساهمين الرئيسيين (ذوي النسبة الكبيرة) بشفافية تامة	4.038	1.076	4.920	0.000	موافق	3
14	يراعي المصرف حقوق مساهمي الأقلية في القرارات المالية الهامة	4.154	0.967	6.083	0.000	موافق	1
15	يتم الإفصاح عن سياسة توزيع الأرباح وكيفية حماية حقوق جميع المساهمين فيها	4.115	0.653	8.712	0.000	موافق	2
جميع الفقرات		3.985	0.968	5.186	0.000	موافق	-
توفر مقومات دور أصحاب المصلحة:							
16	يتيح المصرف للبيات تمكن أصحاب المصلحة (مثل الدائنين والموظفين) من التعبير عن آرائهم	3.962	1.148	4.270	0.000	موافق	5
17	يتم أخذ ملاحظات الجهات الرقابية والمستثمرين بعين الاعتبار عند إعداد التقارير المالية	4.423	0.758	9.579	0.000	موافق بشدة	2
18	عبر قنوات أمنية (Whistleblowing) يشجع المصرف ثقافة الإبلاغ عن المخالفات المالية	4.231	0.815	7.698	0.000	موافق بشدة	4
19	يتم الإفصاح عن سياسة التعامل مع مختلف فئات أصحاب المصلحة	4.577	0.504	15.959	0.000	موافق بشدة	1
20	تساهم ملاحظات مراقبي الحسابات الخارجيين بشكل فعال في تحسين جودة الإفصاح	4.423	0.758	9.579	0.000	موافق بشدة	3
X0	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد النسبي	الترتيب النسبي
جميع الفقرات		4.323	0.746	9.039	0.000	موافق بشدة	-
توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصلحة							
21	تقوم الشركة بالإفصاح الكامل وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات الجوهرية	4.115	0.711	7.994	0.000	موافق	2
22	يتم الإفصاح عن بنود الأطراف ذات العلاقة والمعاملات المرتبطة بها بوضوح	4.154	0.967	6.083	0.000	موافق	1
23	ينشر المصرف تقريراً سنوياً يتضمن تحليلاً للجوانب المالية وغير المالية	3.808	1.096	3.757	0.000	موافق	5
24	يتبع المصرف سياسة واضحة فيما يتعلق بالإعلان عن المخاطر التي تواجهها	4.038	0.999	5.299	0.000	موافق	3
25	يمكن لجميع أصحاب المصلحة الوصول إلى المعلومات المنشورة بسهولة وبتكلفة منخفضة	3.885	1.033	4.368	0.000	موافق	4

جميع الفقرات		4.000	0.928	5.496	0.000	موافق	-
توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة							
26	يضع مجلس الإدارة هيكلًا واضحاً للمساءلة والرقابة على الإدارة التنفيذية	4.423	0.703	10.326	0.000	موافق بشدة	1
27	يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن دقة وملاءمة التقارير المالية المنشورة	4.346	0.745	9.211	0.000	موافق بشدة	2
28	يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء غير تنفيذيين لمراجعة الإفصاحات المحاسبية	4.346	0.846	8.115	0.000	موافق بشدة	3
29	يوافق المجلس على السياسات المحاسبية الهامة قبل اعتمادها	3.846	1.255	3.438	0.002	موافق	5
X0	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصاء الاختبار	الدلالة الإحصائية	الاتجاه السائد	الترتيب النسبي
30	يتم تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل دوري للتأكد من فاعليته في الإشراف على عملية الإفصاح	4.038	0.916	5.783	0.000	موافق	4
جميع الفقرات		4.200	0.860	7.117	0.000	موافق	-

يتضح من بيانات الجدول رقم (4)

1. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بتوفر أساس محكم للحوكمة (الإطار التنظيمي والرقابي) كانت أكبر من (3) وتراوح من (3.923-4.192) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يعني أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات توفر أساس محكم للحوكمة (الإطار التنظيمي والرقابي)
2. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة: بتوفر مقومات حماية حقوق المساهمين كانت أكبر من (3) وتراوح من (3.923-4.231) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يشير الى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات توفر مقومات حماية حقوق المساهمين
3. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بتوفر مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين كانت أكبر من (3) وتراوح من (3.769-4.154) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يعني أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين.
4. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بتوفر مقومات دور أصحاب المصلحة كانت أكبر من (3) وتراوح من (3.962-4.577) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يعني أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات توفر مقومات دور أصحاب المصلحة.
5. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصلحة كانت أكبر من (3) وتراوح من (3.808-4.154) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يعني أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصلحة
6. ان قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بتوفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة كانت أكبر من (3) وتراوح من (3.846-4.423). وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية

(0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يعني أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى فقرات توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة

ان قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور كانت أكبر من (3) وان قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وبما أن قيمة الدلالة الاحصائية للاختبار كانت أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يشير الى أن المشاركين في الدراسة موافقين على محتوى جميع فقرات مبادئ الحوكمة.

اختبار فرضيات الدراسة

تركز هذه الفقرة على قياس دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية وفقاً لمبادئ الحوكمة بالمصرف الليبي الخارجي وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة والتي تنص على:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول رقم (5) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثالثة

الفرضية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة (الإطار التنظيمي والرقابي) على الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي	4.154	0.901	6.532	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (5) ان قيمة المتوسط الحسابي المرجح (4.154) بانحراف معياري (0.901) وان قيمة إحصاء الاختبار (6.532) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدل على رفض هذه الفرضية. أي قبول الفرض القائل " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة (الإطار التنظيمي والرقابي) على الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول رقم (6) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة (الإطار التنظيمي والرقابي) على الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي	4.062	0.978	5.536	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (4.062) بانحراف معياري (0.978) وأن قيمة إحصاء الاختبار (5.536) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدل على رفض هذه الفرضية. أي قبول الفرض القائل "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة (الإطار التنظيمي والرقابي) على الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي" اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات حماية حقوق المساهمين على تعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول رقم (7) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (7)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثالثة

الفرضية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات حماية حقوق المساهمين على تعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي	4.054	0.995	5.399	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (7) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (4.054) بانحراف معياري (0.995) وأن قيمة إحصاء الاختبار (5.399) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدل على رفض هذه الفرضية. أي قبول الفرض القائل "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات حماية حقوق المساهمين على تعزيز وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي"

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية بالمصارف

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول رقم (8) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الثالثة

الفرضية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجوده التقارير المالية بالمصارف	3.985	0.968	5.186	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (8) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3.985) بانحراف معياري (0.968) وأن قيمة إحصاء الاختبار (5.186) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدل على رفض هذه الفرضية. أي

قبول الفرض القائل " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات معاملة عادلة بين جميع المساهمين على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف
اختبار الفرضية الفرعية ١ الرابعة: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية

والجدول رقم (9) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (9)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الرابعة

الفرضية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف	4.323	0.746	9.039	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (9) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (4.323) بانحراف معياري (0.746) وان قيمة إحصاء الاختبار (9.039) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدل على رفض هذه الفرضية. أي قبول الفرض القائل " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف
اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات الإفصاح المحاسبي على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول رقم (9) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (10)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الخامسة

الفرضية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءه اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات الإفصاح المحاسبي على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف	4.000	0.928	5.496	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (10) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (4.000) بانحراف معياري (0.928) وان قيمة إحصاء الاختبار (5.496) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدل على رفض هذه الفرضية. أي

قبول الفرض القائل " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات الإفصاح المحاسبي على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف

اختبار الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في تعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف

لاختبار هذه الفرضية، استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول رقم (10) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية الخامسة

الفرضية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاء اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في تعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف	4.200	0.860	7.117	0.000	رفض الفرضية

لاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (11) أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (4.200) بانحراف معياري (0.860) وان قيمة إحصاء الاختبار (7.117) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من (3)، مما يدل على رفض هذه الفرضية. أي قبول الفرض القائل " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمبدأ توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة ودورها في تعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية بالمصارف"

النتائج The results

في ضوء نتائج الاستبيان الذي أجري على عينة من المصرف الليبي الخارجي ومن خلال تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها والتي هدفت إلى توضيح دور الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية وفقاً لمبادئ الحوكمة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: مدى الالتزام بالضوابط الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية ويتضح ذلك من خلال الآتي:

1. لوحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمحور الالتزام بالضوابط الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية كانت إيجابية وبدرجة كبيرة وهذا مما يدل على أن المصرف محل الدراسة يلتزم وبشكل مقبول بأسس وضوابط الإفصاح المحاسبي

ثانياً: فيما يخص بالالتزام بالمصارف التجارية بمبادئ الحوكمة ويتضح الآتي:

1. أظهرت النتائج أن اتجاهات الأفراد فيما يخص محور مبادئ الحوكمة المصرفية كانت إيجابية وبدرجة كبيرة وذلك لأن مجال عملها مرتبط بالتعامل مع مؤسسات مالية واقتصادية واستثمارية دولية تعنى بتطبيق الحوكمة وتعزيز القواعد الرقابية والضوابط، والالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح، وتوفير المعلومات وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتوصيات لجنة بازل وتعتبرها شرطاً في التعامل مع المؤسسات النظيرة
2. وكذلك أظهرت النتائج وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة وزيادة الإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية في إرساء مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي
3. كما أظهرت لنا نتائج اختبار الفرضية الرئيسية بالرغم من وجود قواعد حوكمة فعالة لدى المصرف مما يعزى زيادة درجة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية إلا أن الحاجة قائمة لتعميق هذه القواعد ومواكبتها للمستجدات الحديثة يتطلب الأمر تطوير مستمرا لضمان تطبيق أكثر فعالية وتحقيق أفضل النتائج على المدى الطويل
4. كما أظهرت النتائج دور لأصحاب المصالح في تطبيق مبادئ الحوكمة إلا أن هذا الدور لا يزال محدوداً.

5. يساهم مبدأ توفر مقومات تدعيم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة وذلك من خلال منح أصحاب المصالح دوراً أوسع في الرقابة على أداء يعتبر خطوة مهمة لتعزيز الشفافية والمساءلة مع تلتزم بتقديم تقارير مالية شفافة وإتاحتها بشكل شامل لجميع أصحاب المصالح
6. يعد مبدأ الإفصاح والشفافية أهم عامل من حيث درجة التأثير على جودة التقارير المالية ثم يأتي مبدأ ضمان توافر إطار فعال للحوكمة ثم يليه دور مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على الإدارة وفي الأخير مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على مجلس الإدارة وهذا يدل على أن الإفصاح المحاسبي في تحقيق وجودة التقارير المالية لها أثر إيجابي وبدرجة جد مقبولة في دعم تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصرف.

التوصيات: *The recommendation*

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحث بما يلي

1. بالرغم من وجود قواعد حوكمة فعالة لدى أن الحاجة قائمة لتعميق هذه القواعد ومواكبتها للمستجدات الحديثة يتطلب الأمر تطوير مستمر لضمان تطبيق أكثر فعالية وتحقيق أفضل النتائج على المدى الطويل
2. العمل على منح صلاحيات لجميع أصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة
3. تعزيز ثقافة الحوكمة يتطلب عقد برامج تدريبية متخصصة تستهدف نشر الوعي بمفاهيم وتطبيقات الحوكمة بين الإدارات والمساهمين وأصحاب المصالح
4. ينبغي إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تركز على أفضل الممارسات في تطبيق الحوكمة، مع الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بتطبيق الحوكمة والممارسات السليمة وذلك لزيادة الوعي بمفهوم الحوكمة على المستوى المهني
5. ضرورة الاهتمام بالمستجدات الداخلية والخارجية المتعلقة بآلية الحوكمة بالمصارف

قائمة المراجع: *The references*

أولاً: القانون التجاري الليبي

ثانياً: الكتب

1. أحمد العلي، 2001، العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والاستدامة المالية في الشركات الخليجية، مجلة البحوث المالية والإدارية، لمجلد 12، العدد 2، 2021
2. أحمد رجب عبد الملك، 2004، *أطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد 10، ص 180.*
3. أسامة قرواني، 2015، *أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح الجزائر، ص 90.*
4. التقرير الصادر عن اللجنة بازل في عام 2006 عن تعزيز نظام الحوكمة في المصارف
5. بشير فرج سالم زايد، 2025، *دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، المجلة العلوم الشاملة، المعهد العالي للعلوم والتقنية، رقداين، ليبيا، المجلد التاسع، العدد الخامس وثلاثون.*
6. بشير فرج سالم زايد، 2019، *حوكمة الشركات كأداة للحد من الفساد المالي والإداري، ورقة علمية ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ص 519*
7. توابتية الطاهر، 2020، *دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد يوسف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 5، العدد 1*
8. حازم أحمد ياسين، 2003، *دور الأجهزة الرقابية في تفعيل الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات، ورشة عمل حول الإطار المحاسبي والإفصاح لهيكل الشركات في مصر، جمهورية مصر العربية*
9. خالد عبدالله، 2019، *تأثير الحوكمة المؤسسية على جذب الاستثمارات الأجنبية في الأسواق الناشئة، المجلة الدولية للاقتصاد والتنمية، المجلد 7، العدد 3*
10. دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا الخارجي لسنة 2013.
11. دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010.
12. زياد عبد الحليم الذبيبة وآخرون، 2011، *نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 196.*

13. سامي الحسني، 2022، دور الحوكمة المؤسسية في تحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، مجلة الاقتصاد المستدام، لمجلد 9، العدد 1
14. سهام موسى، فرح خالدي، 2012، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ورقة علمية ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة حمد خيضر، بسكرة، ص6.
15. سمير كامل محمد عيسى، 2008، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، بحث محكم، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية، العدد رقم 1، المجلد 45
16. عبد الرحمن بن عيسى، 2009، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية، رسالة الماجستير في علوم التدبير، جامعة المدية، ص44-45.
17. عدنان بن حيدر بن درويش، 2007، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، ص36-37.
18. عزة حلمي محمود شلبي، 2011، مدخل مقترح للقياس الكمي لآليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الأول.
19. علي إقبال توفيق المشهداني، 2012، تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة جرش، الأردن، 223
20. عوض بن سلامة الرحيلي، 2007، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي في الجزائر ودورها في إرساء قواعد الحوكمة، مجلة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد 11، العدد 01
21. عوض بن سلامة الرحيلي، 2005، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، العدد الأول مجلد 22
22. محمد الجمال، 2020، تأثير الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلة العربية للإدارة، لمجلد 35، العدد 4
23. مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، 2004، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، ص15، متوفر على الموقع الإلكتروني <http://www.cipe-arabia.org/files/pdf>
24. نعيمة عبيدي، 2014، أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، جامعة الأغواط، ص89
25. هاني جودت السويركي، 2021، أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 29 العدد 3
26. وارد عطا الله خليل، 2005، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمة المؤسسية، ورقة علمية ضمن المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص15